جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان
كليـــــة الادارة والاقتصـــــــاد
قسم الاقتصاد

دور السياسة المالية والنقدية في العراق بعد عام 2003

بحث مقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد
وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد

أعداد الطلبة

كرار علي حسين مؤمل
غازي هلال

بإشراف

م. حيدر سامي علوان

1445 هـ 2024 م

وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ

الإهداء.....

إلى سرّ نجاحي ومنبع إلهامي، والذي أضاء دربي بنور الحكمة والعلم، وفتح لي أبواب الفضيلة والتقدم، أبي العزيز، الذي لطالما كان رمزاً للعطاء والدعم اللا محدود.

وإلى روحي الرقيقة، وقلبي الحاني، أمي الغالية، التي لا تعرف الملل في رعايتي وحناني، ولا تُعلى قدرها في توجيهي وإرشادي على طريق النجاح والسعادة.

وإلى أصدقائي وإخوتي الأعزاء، الذين شاركوني لحظات الفرح والحزن، وكانوا دائماً معي في كل مرحلة من مراحل الحياة، مشجعيني ومساندين في كل تحدي وصعوبة.

وإلى معلمي الأفاضل، الذين بذلوا جهوداً كبيرة لنقل العلم والمعرفة، وصقل مواهبي وقدراتي، فشكراً لكم على الإرشاد والتوجيه الذي أعطيتموني إياه.

أقدم لكم بكل امتنان وتقدير بحثي هذا، كعربون لامتناني العميق وتقديري الصادق.

شكر وامتنان

"أتوجه بأصدق التحيات وأعمق عبارات الشكر والامتنان إلى استاذي الفاضل، الذي كان دائمًا مصدر إلهام لي وسندًا قويًا خلال هذه الرحلة العلمية. شكرًا لكم، استاذي العزيز، على الجهود الكبيرة التي بذلتموها لتوجيهي وتشجيعي ودعمي في تحقيق أهدافي.

وإلى عائلتي الحبيبة، الذين كانوا دائمًا بجانبي، مدّ يد العون وأعطوني القوة والدعم الذين استحقها في كل لحظة من الرحلة. شكرًا لكم على حبكم ودعمكم اللا محدود.

وأخيرًا، إلى أصدقائي الأعزاء، الذين كانوا مصدرًا للابتهاج والتشجيع، والذين شاركوني كل لحظة من المرح والتحديات. شكرًا لكم على الوقوف بجانبي ومساندتي وتشجيعي، وعلى كلماتكم الطيبة التي أعطتني القوة للمضي قدمًا في هذه الرحلة.

أتمنى لكم جميعًا السعادة والنجاح، وأن تظلوا دائمًا مصدر إلهام ودعم للآخرين كما كنتم لي. شكرًا لكم من القلب مرة أخرى."

اقرار المشرف

اشهد ان اعداد هذا البحث الموسوم **بـ(دور السياسة المالية والنقدية في العراق بعد عام 2003)** المقدم من الطالبين**(كرار علي حسين)و(مؤمل غازي هلال)** قد جرى تحت اشرافي في قسم الاقتصاد- كلية الادارة والاقتصاد، وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد واوصي بمناقشته.

م. حيدر سامي علوان

/ / 2024

قائمة المحتويات		الصفحة
	المقدمة	1
	مشكلة البحث	2
	فرضية البحث	2
	هدف البحث	3
	منهجية البحث	3
	المبحث الاول	3
	اهداف السياسة المالية بالعراق	5
	أدوات السياسة المالية	5
	أوجه الانفاق الحكومي	5
	الضرائب والرسوم	6
	إعادة توزيع الدين العام(القروض)	6
	إجراءات السياسة المالية	7
	معوقات السياسة المالية	8
	المبحث الثاني	9
	أداء السياسة المالية في العراق	9
	طبيعية العلاقة بين السياسة المالية والنقدية	9
	أوجه الاختلاف والتعارض بين الماليين والنقديين	10
	أوجه التكامل والتنسيق بين الماليين والنقديين	13

	المبحث الثالث	17
	أولا مراحل أداء السياسة المالية والنقدية في العراق	17
	قبل عام 2003	17
	بعد عام 2003	18
	ثانيا تجربة العراق في محاربة التضخم	19
	المبحث الرابع	24
	مؤشرات السياسة النقدية بعد 2003	24
	الاستنتاجات	28
	التوصيات	28
	المصادر	29

المقدمة :-

شهد العراق بعد عام 2003، مرحلة فارقة في تاريخه السياسي و الاقتصادي ، حيث تمت إعادة بناء البلاد بعد الغزو الأمريكي وإسقاط نظام السابق .

حيث لعبت الساسة المالية والنقدية خلال هذه الفترة الحرجة، دورًا بارزًا في تعزيز استقرار الاقتصاد وتحقيق النمو المستدام .

اذا تتنوع أهداف السياسة المالية والنقدية في العراق بعد عام 2003، حيث تسعى الحكومة إلى تحقيق التوازن في الميزانية العامة بالإضافة الى تمويل الخدمات الأساسية، مثل الصحة و التعليم والبنية التحتية، وتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

من جانبها، تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على استقرار الأسعار والعملة وتعزيز القدرة الشرائية للعملة المحلية.

ومع ذلك، فإن العراق يواجه تحديات عديدة في تنفيذ السياسات المالية والنقدية، بما في ذلك التقلبات في أسعار النفط التي تشكل مصدرًا رئيسيًا للإيرادات، والفساد الذي يؤثر على فعالية استخدام الموارد، وضعف البنية التحتية الاقتصادية التي تعيق تحقيق النمو المستدام.

لذا، يعد فهم دور السياسة المالية والنقدية في العراق بعد عام 2003 أمرًا بالغ الأهمية لفهم التحولات الاقتصادية والتحديات التي تواجه البلاد

منذ العام 2003، يشهد العراق تحولات هامة في السياسة المالية والنقدية نتيجة للتحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهها بعد الاحتلال وسقوط نظام النظام السابق.

وقد اخذت الحكومة العراقية على عاتقها سلسلة من الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية لتحسين الوضع الاقتصادي وتعزيز النمو المستدام، ولغرض تقديم صورة واضحة عن طبيعة البحث ، تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو في العراق بعد عام 2003، أضافة الى تحليل التحولات الاقتصادية التي شهدها العراق وتقييم تأثير السياسات المالية والنقدية على الوضع الاقتصادي العام.

كما سيتم التطرق إلى التحديات التي تواجه تنفيذ هذه السياسات والفرص المتاحة لتعزيزها في المستقبل.

تعتبر هذه الدراسة محاولة لفهم عمق العوامل التي تؤثر على الاقتصاد العراقي وتحديد السياسات والإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي في المستقبل.

مشكلة البحث:

لقد تعرض الواقع الاقتصادي العراقي الى العديد من المشكلات والهفوات التي عثرت مسيرة تقدمه بعد عام 2003 ولعل من أبرزها التضخم و المديونية والبطالة والكساد.... الخ .

وبما إن السياسة المالية تعتبر أحد الاسس التي يرتكز عليها الاقتصاد العراقي والتي تؤثر بشكل أو بأخر في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية فيه، فقد تأثر أداء السياسة المالية بمجرى الاحداث التي حصلت في العراق بعد عام 2003.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من رؤية مفادها هل أن أداء السياسة المالية في العراق بعد عام 2003 كان في صالح النشاط الاقتصادي العراقي أم لا.

هدف من البحث:

بيان واقع السياسة المالية والنقدية في العراق بعد عام 2003

منهجية البحث:

أعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في توضيح مفهوم السياسة المالية واهدافها في العراق وبيان أدائها قبل وبعد عام 2003.

المبحث الأول

أولا: مفهوم السياسة المالية وأهدافها

هناك عدة تعريفات لمفهوم السياسة المالية نوضح البعض منها على سبيل المثال، حيث بأنها "مجموعة السياسات المتعلقة بالنفقات والإيرادات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة " .

كما يعرفها البعض بأنها (سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية).

كما تعرف بأنها (مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة).

وتعرف ايضاً بأنها (ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات).

وهناك تعريف آخر لا يخرج عن مضمون التعريفات السابقة، يوضح أن السياسة المالية هي(تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمتعمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى).

ومن خلال التعريفات السابقة، نستطيع القول إنها جميعا تتفق في أن السياسة المالية هي (أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها).

بمعنى أن السياسة المالية هي (أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي).

ومما سبق يمكن القول إن السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.

أهداف السياسة المالية:

1. الوصول الى مستوى التشغيل الكامل .
2. الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية والوصول الى مستوى التوظيف التام .
3. رفع معدلات النمو الاقتصادي .
4. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وخفض معدل التضخم بشكل مستدام
5. العمل على تحقيق رفاهية المجتمع واعادة توزيع الدخل بشكل عادل.

ثانياً: أدوات السياسة المالية

تقوم الدولة عن طريق السياسة المالية التي تعتمدها تنفيذ عدد من الاهداف فهي تمثل اهم اداة تستخدمها الدولة لهذا الغرض، فمن خلالها يمكن تنشيط او تخفيض اي نشاط اقتصادي .

وتنقسم ادوات السياسة المالية الى ما يلي :-

1. أوجه الانفاق الحكومي :-

تمثل ميزانية الدولة ومنهاج الاستثمار، والميزانيات المستقلة اوجه الانفاق الحكومي، لذا فان مفرداتها تمثل الاهداف التي تسعى الدولة لتطبيقها والطريقة او الاسلوب الذي يتم بموجبه الانفاق.

والملاحظ لأبواب الصرف في ميزانيات السنوات الست السابقة تغليب جانب الانفاق الاستهلاكي الجاري على الانفاق الرسمالي بشكل كبير، وهذا مؤشر خطير يدل على عدم مقدرة الاقتصاد في بناء تراكم رسمالي للدولة، ويعني زيادة في بيروقراطية الدولة وحصول ترهق في اجهزتها.

إن الزيادة الكبيرة الغير مدروسة بشكل علمي في الانفاق الحكومي خصوصا في فقرة المصاريف العامة وفي فقرة اجور العاملين التي توسع حجم الانفاق فيها بشكل

كبير لأسباب اجتماعية وامنية مثلت أحد عوامل زيادة الانفاق الاستهلاكي في المجتمع.

وان زيادة حجم الانفاق العام دون ان يقابلها حصول زيادة مماثلة في الناتج القومي الاجمالي، ودون ان تلحق بها خطة اقتصادية تهدف لتحقيق هدف اقتصادي معين تمثل تشتيت للجهود وضياع للإمكانيات.

لقد شكلت هذه الحالة عبئ ثقيلاً على كاهل الخزينة العراقية وتعميق لظاهرة التضخم الاقتصادي والمالي في العراق.

2. الضرائب والرسوم:

وهما يمثلان احدى الادوات الفاعلة التي تستخدمها الدولة لتحقيق اهداف اقتصادية ومالية واجتماعية وسياسية وغيرها، وقد اصدرت الدولة العراقية تشريعات بخصوص تفعيلها، الا ان الملاحظ وجود ارباك وعدم فاعلية هذه الاجهزة في تحقيق اهدافها، اذ ينقصها توفر الكادر المتدرب بشكل كبير وانظمة العمل المتطور.

ويلاحظ ايضاً عدم وجود انسجام بين اهداف السياسة الضريبية مع السياسة الاقتصادية للدولة، فالتسهيلات الواسعة الممنوحة للمستوردين ساهمت بشكل كبير بحصول تدمير في القاعدة الانتاجية للمنتج العراقي لمختلف السلع والخدمات لان المنافسة بينهما اصبحت منعدمة.

3. إعادة توزيع الدين العام (القروض):

يمثل نشاط المصارف أهم أداة يتم بواسطتها تجميع الاموال من المدخرين لإعادة استخدامها في مشاريع تنموية عن طريق اقراضها للمستثمرين ورجال الاعمال.

ولتحقيق هذه الوظيفة يقوم المصرف بمهمة تحفيز وتشجيع الافراد على الادخار بحجز جزء من إيراداتهم وايداعه لدى المصرف ليقوم المصرف لاحق اً باستثماره في مشاريع تنموية عن طريق مباشر أو عن طريق إقراضه للمستثمرين.

ففعالية المصارف دلالة مهمة على فاعلية الانشطة الاقتصادية، وتمثل أهم أداة يتم بواسطتها تنمية نوع معين من الانشطة أو المؤسسات الاقتصادية عن غيرها.

لذا فأن السلوك الاستثماري للمصارف يتحدد بموجبه مسار العملية الاستثمارية في البلد، فالسلوك المنحرف للسياسة الائتمانية للمصارف العالمية الكبرى شكلت السبب الاساسي لحصول الازمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي حالياً.

إجراءات السياسة المالية :-

إجراءات السياسة المالية تشمل مجموعة من الخطوات والتدابير التي تهدف إلى توجيه وإدارة الأموال العامة بشكل فعّال لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة ، وفي العموم تتضمن إجراءات السياسة المالية العديد من الخطوات التقليدية التالية :-

1. تحليل الوضع الاقتصادي :- يتضمن تقييم الوضع الاقتصادي الحالي وتحديد الاحتياجات والمتطلبات الاقتصادية والمالية للبلاد.

2. وضع الأهداف المالية :- يتم تحديد الأهداف المالية الرئيسية التي تسعى السياسة المالية لتحقيقها، مثل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين توزيع الدخل.

3. وضع السياسات المالية :- تتمثل هذه الخطوة في وضع السياسات والإجراءات المالية المناسبة التي تسهم في تحقيق الأهداف المالية المحددة، مثل سياسات الضرائب والإنفاق العام وإدارة الدين العام.

4. إعـداد الميزانيـة العامـة :- تشـمل هـذه الخطـوة إعـداد ميزانيـة الدولـة أو الميزانيـة العامة، والتي تحدد توزيع الإنفاق العام وجمع الإيرادات الضريبية والأخرى.

5. تنفيـذ السياسـات الماليـة: يتضـمن هـذا الإجـراء تنفيـذ السياسـات الماليـة المحـددة، بمـا في ذلك جباية الضرائب وتنفيذ برامج الإنفاق العام وإدارة الدين العام.

6. مراقبـة وتقيـيم الأداء:- يـتم فـي هـذه الخطـوة مراقبـة وتقيـيم أداء السياسـة الماليـة وتحليل النتائج المالية والاقتصادية المحققة لضمان تحقيق الأهداف المالية.

7. ضـبط وتعـديل السياسـات:- تتضـمن هـذه الخطـوة القيـام بالتعـديلات اللازمـة علـى السياسات المالية بناءً على نتائج التقييم والتغيرات في الظروف الاقتصادية والمالية.

معوقات السياسة المالية :

بصـورة عامـة، تواجـه السياسـة الماليـة فـي مختلـف البلـدان مجموعـة متنوعـة مـن المعوقات التي يمكن تصنيفها كالتالي :-

1. التحـديات الاقتصـادية الدوليـة:- تتـأثر السياسـة الماليـة بالتحـديات الاقتصـادية العالميـة مثل التقلبات في أسواق النفط والتجارة العالمية والأزمات المالية الدولية.

2. التضـخم والتـدهور النقـدي:- يمكـن أن يـؤثر التضـخم والتـدهور النقـدي علـى القـوة الشـرائية للعملـة وعلـى القـدرة الشـرائية للمـواطنين، ممـا يعـوق تنفيـذ السياسـة الماليـة بشكل فعال.

3. الفسـاد وسـوء الإدارة:- يمثـل الفسـاد وسـوء الإدارة تحـديًا كبيـرًا يعـوق الفعاليـة والشفافية في تنفيذ السياسة المالية ويقلل من ثقة المواطنين في الحكومة.

4. الديون العامة والعجز المالي:- يمكن أن يؤثر الدين العام والعجز المالي على قدرة الحكومة على تمويل الخدمات العامة وتنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية.

5. تحديات القطاع المالي:- يشمل ذلك تحديات البنية التحتية المالية، والتشريعات المالية والضريبية، وقدرة البنوك على توفير التمويل للقطاع الخاص.

6. التغيرات السياسية والاستقرار السياسي:- يمكن أن يؤثر التغير السياسي وعدم الاستقرار السياسي على استمرارية تنفيذ السياسة المالية ويقلل من الاستقرار الاقتصادي.

7. التحديات الاجتماعية والديموغرافية:- يمكن أن تؤثر التحديات الاجتماعية مثل البطالة والفقر على السياسة المالية وتتطلب إدارة موارد مالية إضافية.

المبحث الثاني

أداء السياسة المالية في العراق

أولاً: طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والنقدية :

أن طبيعة العلاقة (التناقض والتكامل) بين السياسات الاقتصادية عموماً، والسياسات المالية والنقدية على وجه الخصوص ليست وليدة سنوات أو عقود حالية، فضلاً عن أنها لا تنحصر في اقتصاد بلد معين من دون غيره، ويكاد يجمع الاقتصاديون على أن العلاقة بين السياستين المالية والنقدية، هي علاقة جدلية فيها من عدم التوافق والتعارض الكثير، وأيضاً من التكامل والتنسيق الكثير، ولكن كلما كانت عناصر التناقض والتعارض اكبر من عناصر التكامل والتنسيق سيؤدي ذلك حتماً إلى تكاليف كبيرة يتحملها الاقتصاد والمجتمع تتمثل في الهدر في الموارد

المالية والحقيقية، وبالعكس ستتجه هذه التكاليف إلى الانخفاض كلما كانت عوامل الالتقاء والتوافق اكبر وعوامل الخلاف والتباعد اقل.

إن الخلاف بين الماليين والنقديين عموماً لا يتركز على أن لكل منهما أدواته ووسائله التي تختلف عن الآخر، بل أن جوهر الخلاف يتمثل في الأهداف التي يسعى كل منهما إلى تحقيقها ضمن مهامه وسلطاته).

وفي العراق حتى عام 2003 كانت السياسة النقدية توُصف بالسياسة (الذيلية والمسايرة والتكييفية) للسياسة المالية، أي أنها تتبع وتساير وتتكيف مع الاتجاهات العامة للسياسة المالية التوسعية، لكي تواكب وضع الاقتصاد العراقي الذي اتسم باختلال هيكلي في الأغلب إن لم يكن في جميع قطاعاته، ولكن بعد التغيير السياسي والاقتصادي في العراقي في عام 2003 ظهرت سمات أخرى لطبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية تركزت في المهام والأهداف لكل من السياستين وصلت في بعض الأحيان إلى التناقض والتعارض وما يترتب على ذلك من خسائر في الموارد الاقتصادية قد يكون العراق في أمّس الحاجة لها لبناء وأعمار البنية الاقتصادية المدمرة).

أوجه الاختلاف والتعارض بين الماليين والنقديين :

بدايةً تشير السياسة المالية الى (جميع الإجراءات التي تتخذها السلطات المالية "وازرة المالية" فيما يتعلق بنفقات الدولة ومصادر تمويل هذا الأنفاق، أي الإيرادات العامة).

أما السياسة النقدية فهي (الإجراءات التي تتولى مسؤوليتها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي والتي ترتبط بشؤون النقد والمصارف والمؤسسات المالية الأخرى).

فقد يحدث التعارض والتناقض بين مختلف السياسات الاقتصادية، ولكن يبقى تعارض السياستين المالية والنقدية يحظى بالاهتمام الأوسع، لأنه تعارض بين السياسة الصانعة للنقد (السياسة النقدية)، وبين السياسة المنفقة للنقد (السياسة المالية)، وهذا الخلاف يترتب عليه اثار

مالية ونقدية متبادلة قد تتسبب بانحراف السياسة الاقتصادية العامة إلى م ارحل خطيرة في حالة عدم تدني عوامل التعارض إلى مستويات مقبولة أو مناسبة، وعموماً فان من بين صور أو أشكال التعارض التي يدور الجدل بشأنها بين السياستين تتمثل في

- يركز الماليون في دفاعهم عن فاعلية سياستهم المالية، وهجومهم على النقديين لإثبات دور السياسة النقدية الثانوي، على أن السياسة النقدية بحاجة مستمرة ودائمة إلى تعديل مكونات عرض النقد بين فترة وأخرى حسب وضع الجهاز المصرفي وظهور أدوات مالية مختلفة، ويرد النقديون دفاعاً عن سياستهم النقدية والنيل من السياسة المالية بعدم فاعليتها من خلال عنصر التأخير الزمني الذي يُفقد أدوات السياسة المالية إمكانية المواجهة ومن ثم معالجة التقلبات الاقتصادية، إذ تحتاج إلى وقت أطول نسبيا لإجراء المناقشات والتشريعات الملائمة في البرلمان ومن ثم تنفيذها مما يفقد السياسة المالية سرعة التحرك لتحقيق التغييرات المطلوبة .

- إن الماليين يؤكدون على أن دور النقود في النشاط الاقتصادي لا يمكن أن يكون محايداً فالتغيرات التي تحصل في عرض النقد تؤدي إلى تغيرات في الأسعار والدخل والأجور والتشغيل، بينما يرى النقديون أن الآثار غير الحيادية للنقود تكون مؤقتة، وان ضبط تدفق النقود سيسهم في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

- يختلف الماليون والنقديون بشأن تحديد المدى الزمني الذي تتحقق من خلاله آثار التغيرات في عرض النقد على المستوى العام للأسعار، إذ يرى النقديون أن هذا التأثير يكون في الأجل الطويل فقط، بينما يرى الماليون انه طالما أن التضخم يعد ظاهرة نقدية وفي الأجل الطويل فان ذلك يعني أن أي تغير في المعروض النقدي لا يمكن أن يؤثر في المتغيرات الحقيقية وبالتالي فان ذلك يثبت عدم فاعلية السياسة النقدية في هذه الحالة.

- تتعارض الآراء بشأن ما يعرف(بالتقييس) ربط الإنفاق العام بالأرقام القياسية للأسعار إذ يرى أنصار السياسة المالية عدم فعالية إجراءات خفض الأسعار الاسمية عن طريق الدعم أو تخفيض الضرائب في وقف جنوح الأسعار نحو الارتفاع ومنع زيادة كمية النقود من إحداث التضخم، حيث يؤدي التقييس من وجهة نظر الماليين إلى عدم الاستقرار وقد يولد التضخم الجامح، بينما يرى مؤيدو السياسة النقدية بان عملية التقييس ستسهم في الحد من التوقعات التضخمية التي تنعكس على رفع معدلات الأجور الحقيقية غير التضخمية.

- أما التضخم فان الماليين يعتقدون انه يعتمد بالأساس على تكلفة العمل والعوامل الأخرى المؤثرة في الأرباح التي يحققها المنظمون، أي أنهم يفسرون التضخم من جانب الكلفة ،ويتم معالجة التضخم عن طريق مراقبة الأجور والأسعار، أما النقديون فأنهم يرون بان التضخم ينجم من خلال جانب الطلب والمعروض النقدي، كذلك فان النقديين يؤكدون على أن الإجراءات المناسبة لمعالجة التضخم طالما هو ظاهرة نقدية فلابد ان يكون علاجها باستخدام الأدوات النقدية، وينتقدون في الوقت نفسه وجهة النظر المالية في المعالجة لأنها تضر بالنشاط الاقتصادي عندما يتم اللجوء إلى استخدام وسائل اقل كفاءة في زيادة الأجور والأسعار .

إن الماليين يعزون سبب حدوث الدورات الاقتصادية إلى تغيرات في الطلب على الاستثمار، فحدوث الركود الاقتصادي والبطالة يرجع إلى تدني الطلب على الاستثمار بسبب التوقعات المتشائمة التي تسود الاقتصاد، بينما تقود التوقعات المتفائلة إلى حدوث التضخم، وعليه فان تحديد مقدار المعروض النقدي اللازم لتفعيل النشاط الاقتصادي المحلي يعتمد على هذه التوقعات وعلى مستوى الطلب الاستثماري ، كما ان سمة عدم الاستقرار من وجهة نظر الماليين ترجع إلى التصرفات النقدية للمشروعات الاقتصادية الخاصة، أيضا يرى الماليون أن مقدار العرض النقدي المناسب لتحقيق الاستقرار الاقتصادي يعتمد في تحديده على سعر الفائدة.

أما رؤية النقديين فهي أن الاستخدام غير السليم للسياسات الاقتصادية العامة هو السبب الرئيس في عدم الاستقرار الاقتصادي وليس التغيرات في الإنفاق الفردي، إذ أن ما يحدث من تغيرات في الإنفاق الخاص يرجع إلى تصرفات الحكومة غير الرشيدة، وخصوصا السياسات الضريبية وسياسات الإنفاق العام وتصرفات الهيئات العامة وما يترتب عليها من تغيرات في الائتمان والسياسة المالية.

- ينظر الماليون إلى عرض النقد باعتباره متغاير تابعا ويؤكدون على ان هذا لا يقلل من أهمية تأثير المعروض النقدي على الدخل، بيمنا يختلف النقديون مع الماليين في هذا الشأن حيث يوضح النقديون أن أي متغير تستطيع السلطات الاقتصادية التحكم فيه فهو متغير مستقل، وبما أن عرض النقد خاضع لرقابة السياسة النقدية فانه يُعد متغيرا مستقلاً وأيض اً يعترف النقديون بان السياسات النقدية قد يتقلص تأثيرها في الحالات غير الاعتيادية كالحروب مثلاً.

- إن الماليين يركزون على سعر الفائدة الحقيقي بينما يركز النقديون على سعر الفائدة الاسمي أو الجاري.

يختلف الماليون مع النقديين في إن سياستهم المالية تشمل معظم القطاعات الاقتصادية وبالتالي فهي أكثر شمولية من السياسة النقدية التي تنحصر غالبا في القطاع المصرفي والمالي، فضلا عن أن السياسة المالية التوسعية توفر النقود بصورة مباشرة للمستهلكين وقطاعات الأعمال، بينما تؤثر السياسة النقدية في الإنفاق بصورة غير مباشرة من خلال تغيير أسعار الفائدة وشروط الائتمان وأسعار الصرف وأسعار الموجودات.

أوجه التكامل والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية :-

يتفق الجميع على انه كلما اتسعت الفجوة وازدادت عوامل التعارض والتناقض بين السلطات المالية والنقدية كلما أدى ذلك إلى إضعاف تأثير السلطتين معا، فضلاً عن إضعاف النشاط الاقتصادي عموما، فبالرغم من امتلاك كل منهما خصوصية في استخدام وسائله لتحقيق

أهدافه الأساسية، إلا ان ذلك لا يعني عدم اشت اركهما معاً لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة لان السياستين على درجة واحدة من الأهمية بالنسبة للسياسة الاقتصادية العامة، فضلا عن كونهما يكملان بعضهما وليسا بديلين عن بعضهما، وان الأولوية أو الثانوية هي للهدف الذي تسعى السياسة الاقتصادية العامة الى تحقيقه، وعليه فان من بين دواعي التنسيق بين السياستين المالية والنقدية تتمثل بما يأتي

- إن استخدام السياسة النقدية لضبط ومراقبة المعروض النقدي ضروري ومهم، ولكنها لوحدها غير كافية من دون مساندة السياسة المالية وسياسات أخرى كالأجور والأسعار وأسعار الفائدة والاستثمار، كذلك فان استخدام السياسة المالية بمفردها لتشجيع عملية الاستثمار الخاص عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي يمكن ان يؤدي عملي اً خصوصا في البلدان النامية الى انخفاض هذا النوع من الاستثمار بدلا عن زيادته، وذلك يعني ضرورة دعم وسائل وأدوات السياسة النقدية لتشجيع الاستثمار الخاص وضبط سعر الصرف.

- إن التناقضات التي تحدث بين السياستين المالية والنقدية وانعكاس آثارهما على الاقتصاد توحي او تعطي دلالات للمستثمر المحلي أو الأجنبي بان إحدى السياستين تبني أو تعّمر بينما الأخرى تهدم ، مما يشكل إعاقة للنشاط الاقتصادي.

- إن السياسة النقدية لا تستطيع لوحدها النجاح في تحقيق هدفها الأساسي وهو معالجة التضخم من دون ان يكون هناك توافق وتنسق مع السياسة المالية، أي ان استخدام سياسة نقدية متشددة لمواجهة التضخم قد تفشل في حال عدم إسنادها بسياسة مالية تقوم على تقليل الإنفاق ورفع معدلات الضريبة، وكذلك الحال بالنسبة للسياسة المالية في تحقيق هدف معالجة الكساد، فإجراءاتها المتعلقة بزيادة الإنفاق العام وتخفيض معدلات الضريبة قد لا يكتب لها النجاح عندما تقوم السياسات النقدية بانتهاج سياسة نقدية متشددة تعتمد على رفع سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني او الدخول كبائع للأوراق المالية في عمليات السوق المفتوحة .

- إن إمكانية تكامل السياستين قد توجب أحيانا الاستعانة بأدوات كلا السياستين وبأهمية قد تكون متساوية، فالسياسة النقدية لها القدرة الواضحة في التأثير على السيولة النقدية المتاحة لدى الأفراد من دون أن يؤدي ذلك إلى إضافة مباشرة إلى الثروة، بينما يترتب

على استخدام أدوات السياسة المالية زيادة الدخل والثروة من دون زيادة السيولة المحلية لدى الأفراد مباشرة.

- في حالة البطالة المرتفعة قد تكون أدوات السياسة المالية أكثر ملائمة للتطبيق لما تتطلب عملية التشغيل أو التوظف من زيادة في الإنفاق الحكومي وخفض أو إلغاء بعض الضرائب، واثر ذلك على الاقتصاد يكون أكثر ايجابيةً عندما تدُعم السياسة المالية بسياسة نقدية مستخدمة أداة سعر الفائدة حيث يؤدي تخفيضه الى مستويات معينة لزيادة الاستثمار والدخل وتقليص البطالة، ومن ثم ليس من الضروري استخدام أدوات السياسة النقدية الأخرى طالما ان الأدوات المالية قادرة على التأثير في الطلب على النقود ومن ثم على مقدار الاستثمار، وبالآلية نفسها يمكن استخدام الأدوات النقدية التوسعية بصورة كاملة مع استخدام أداة واحدة للسياسة المالية كخفض الضرائب .

- أما فيما يتعلق بمواجهة (الركود التضخمي) من خلال تكامل السياستين المالية والنقدية، فان اغلب الاقتصاديين يؤكدون على صعوبة المعالجة الآنية للتضخم والركود حتى في ظل تكامل السياستين، إلا أن ذلك يمكن ان يتحقق على مرحلتين من خلال تطبيق سياسة (قف – تحرك) أي يمكن من خلال تكامل السياستين أن تتم المعالجة على مرحلتين.

الأولى :- باستخدام أدوات السياستين المالية والنقدية معاً، حيث يتم تحويل الأزمة إلى جانب واحد (اما تضخم أو بطالة) بمعنى تركز جهود السياستين نحو معالجة أحد الجوانب، والكثير من الاقتصاديين يميلون إلى معالجة البطالة أولا لآثارها وتكاليفها الاقتصادية والاجتماعية التي تكون أكبر نسبياً من التضخم.

والثانية :- عن طريق تكامل أدوات السياستين وتفرغهما معاً لمواجهة الجانب الآخر وهو التضخم.

- إن التكامل والتنسيق بين السياستين لا بديل عنه، وذلك للآثار المتبادلة بين السياستين، فعندما يكون عجز في الموازنة العامة فان السياسة المالية ستلجأ الى السياسة النقدية

ممثلة بالبنك المركزي أو إلى المصارف التجارية، وما يترتب على ذلك من تأثيرات على عرض النقد وعلى الاحتياطيات المصرفية وعلى أسعار الفائدة، إذ يؤدي اقت ارض لحكومة من البنك المركزي الى زيادة المعروض النقدي، واقت ارضها من المصارف يعتمد على وضع الاحتياطيات النقدية للمصارف ومدى تأثيرها على إنفاق القطاع الخاص.

وفي حالة فائض الموازنة، أيضاً قد تؤدي عملية استخدام هذا الفائض للتأثير في عرض النقد وذلك حسب أوجه استعمال هذا الفائض التي قد توجه نحو زيادة ودائع الحكومة لدى البنك المركزي او دفع ديون الحكومة للبنك المركزي، وأيضاً من خلال إطفاء قيمة السندات الحكومية التي تحتفظ بها المصارف التجارية حيث تزداد احتياطاتها ويزداد عرض النقد).

وأن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية باعتبارهما أهم السياسات الاقتصادية التي تتولى إدارة الثروة المالية والحقيقية في أي دولة، سيؤدي إلى زيادة فاعليتهما ومن ثم سينعكس هذا التفاعل والتكامل والتنسيق على الحصيلة النهائية للدخل والإنتاج، أما حالة التعارض أو التناقض أو عدم التنسيق بين السياستين فانه سيترتب عليه تكاليف اقتصادية تتمثل في الخسارة الاقتصادية للدخل، والذي يشمل أيضاً السياسة المالية فهي لوحدها تكون غير فعالة في نقل تأثيراتها على الاقتصاد ولا تستطيع أن تحقق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، إلا عن طريق التكامل والدعم من قبل السياسة النقدية والعكس صحيح .

المبحث الثالث

أولا: مراحل أداء السياسة المالية في العراق

"تلعب السياسة المالية دورًا حيويًا في تسهيل أو تعقيد مهمة توسيع الوساطة المالية بين وحدات الفائض، كالقطاع العائلي، ووحدات العجز كقطاع الأعمال، وتسهم في تمويل النشاط الإنتاجي وزيادة حجم الاستثمارات، وزيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد لدفع عملية التنمية. تعتمد نجاح السياسة المالية على استخدام أدوات وأساليب متعددة لتمويل العجز في الموازنة العامة وتحقيق تأثير إيجابي على أداء القطاع المصرفي.

يمكن تمييز مرحلتين هامتين في أداء السياسة المالية في العراق:

1. قبل عام 2003:

تميزت هذه المرحلة بسيطرة إجراءات السياسة المالية على قرارات البنك المركزي، حيث كان يفتقر البنك المركزي لأي شخصية أو استقلالية. كانت السياسة المالية تعتمد على طريقة تنقيد الدين من البنك المركزي واستخدام الطباعة النقدية لتمويل العجز في الموازنة العامة. أدت هذه السياسة إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير، مما تسبب في تفاقم الأوضاع بعد فرض الحصار الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم بشكل لا يمكن السيطرة عليه بسهولة.

مما زاد من السوء أن هذه السياسات كانت مرتبطة بممارسة الكبح المالي من خلال فرض أسعار فائدة إدارية ثابتة، مما أدى إلى تشكل أسعار فائدة سلبية وتحول الودائع من المصارف إلى مجالات غير إنتاجية، وعمق حالة الركود الاقتصادي.

هذه التفاصيل تسلط الضوء على الفترة السابقة لعام 2003 وتوضح تأثير السياسة المالية السابقة على الوضع الاقتصادي والنقدي في العراق.".

2. بعد عام 2003

في مرحلة أداء السياسة المالية بعد عام 2003، شهدت العراق تطورًا في البنية القانونية للسياسة المالية والنقدية، حيث تم صدور القانون الجديد للبنك المركزي العراقي الذي منح البنك المركزي استقلالية في إدارة السياسة النقدية. كانت أحد أبرز ملامح هذه الاستقلالية هو قرار البنك المركزي بالتوقف عن طبع النقود لتمويل العجز في الموازنة العامة.

بالإضافة إلى ذلك، بدأت الحكومة تستخدم الأساليب البديلة لتمويل العجز في الموازنة، مثل إصدار السندات أو أذونات الخزينة وبيعها إلى المصارف التجارية وسوق الأوراق المالية للحصول على التمويل اللازم. ومن المزايا الرئيسية لهذه السياسة هو أنها لا تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير، حيث لا تتسبب في زيادة معدلات نمو عرض النقد بشكل كبير.

ومع ذلك، زاد اعتماد الحكومة على التمويل بالدين من الضغط على الاستثمار الخاص، وزاد من تكلفة الاقتراض في القطاع المصرفي، خاصة بعد تحرير أسعار الفائدة عام 2012. هذا الارتفاع في سعر الفائدة الحقيقي أدى إلى تخفيض مشتريات المستهلكين وتأجيل الاستثمارات، مما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي وفرص التشغيل.

يمكن التخفيف من آثار هذه السياسة من خلال الشفافية في الإعلان عن مؤشرات السياسة المالية المستقبلية، وخاصة مؤشرات الإنفاق الحكومي ومعدلات الدين العام ومعدلات الضرائب. الشفافية في هذه المؤشرات تزيد من ثقة المستثمرين وتشجعهم على توجيه استثماراتهم نحو المجالات التي تعزز من الطاقات الإنتاجية وتزيد فرص التشغيل.

ثانيا:تجربة العراق في محاربة التّضخّم :

تجربة العراق في محاربة التضخم تمثل تحديًا كبيرًا للسياسة المالية والنقدية. حيث تسعى العديد من الدول، بما في ذلك العراق، إلى تحديد مستوى التضخم وفهم أسبابه والعمل على مكافحته. يتمثل الدور الرئيسي للبنوك المركزية، كمؤسسات نقدية رئيسية في الدولة، في تنفيذ السياسة النقدية للحد من التضخم، ويكون ذلك من خلال زيادة أو خفض أسعار الفائدة.

في العراق، يعتبر التعامل مع التضخم تحديًا كبيرًا، خاصة بعد عام 2003 حيث شهد ارتفاعًا كبيرًا في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي، وخاصة في الفترة بين عامي 2006 و2007. لقد أدى ارتفاع معدل التضخم إلى تعثر العديد من المشاريع والبرامج التنموية، مما جعل الحاجة إلى مكافحة هذه الظاهرة أمرًا ضروريًا.

تلعب السياسة النقدية دورًا حاسمًا في مكافحة التضخم. يتولى البنك المركزي العراقي مسؤولية تنفيذ السياسة النقدية، حيث يراقب تقدم المعاملات الائتمانية ويستخدم أدوات مثل عمليات السوق المفتوحة ومعدلات الخصم للحد من التضخم. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن السياسة المالية جوانب مثل النفقات العامة والإيرادات العامة، وتحديد كيفية الحصول على الإيرادات العامة.

البيانات المتعلقة بالسياسة النقدية والسياسة المالية تشمل العرض النقدي وسعر الصرف والإنفاق العام والإيرادات العامة. يمكن تحليل هذه البيانات لفهم تأثير السياسات على التضخم وتطور الاقتصاد العراقي. وتعتبر الشفافية في هذه البيانات والتوجيهات المستقبلية للسياسة المالية والنقدية من العوامل المهمة لزيادة الثقة في السوق وتحفيز الاستثمارات.

بهذه الطريقة، يعمل البنك المركزي العراقي على تطبيق السياسات المناسبة للتحكم في التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومع أن الطريق قد يكون مليئًا بالتحديات، إلا أن الإجراءات المناسبة والتوجيهات الصحيحة قد تسهم في تحقيق الأهداف المرجوة في مجال مكافحة التضخم وتعزيز النمو الاقتصادي في العراق.

النفقات العامة" و "الإيرادات العامة" أيّ كيفية الحصول على "الإيرادات العامة"

البيانات المتعلقة بالسياسة النقدية والسياسة المالية تشمل العديد من الجوانب المهمة. يُعتبر السياسة النقدية محورًا رئيسيًا في الاقتصاد، وتتعلق بعدة عوامل منها العرض النقدي وسعر الصرف. يتم تحديد العرض النقدي من قبل البنك المركزي، حيث يحدد كمية النقد المتاحة في الاقتصاد، بينما يُعتبر سعر الصرف سعر الصرف الرسمي للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، ويُعد تحكم البنك المركزي في هذا السعر جزءًا هامًا من السياسة النقدية.

أما السياسة المالية فتشمل النفقات العامة والإيرادات العامة. تُعتبر النفقات العامة إجمالية الإنفاق الحكومي على الخدمات والبرامج والمشاريع المختلفة، بينما تشمل الإيرادات العامة جميع الدخل الحكومي من مصادر مختلفة مثل الضرائب والرسوم والعوائد على الاستثمارات الحكومية.

تقديم هذه البيانات يتم من خلال تحليل العرض النقدي، سعر الصرف، النفقات العامة، والإيرادات العامة، وتقديمها بشكل منظم يسهل فهمه واستخدامه لتقييم الأداء الاقتصادي وتحديد السياسات المستقبلية.

جدول رقم (أ)

العام/ميلادي	الايرادات "العامة"	الايرادات "الآخرى"	الايرادات "النفطية"	"النفقات العامة"	عرض النقد" مليار دينار	سعر الصرف" دينار دولار
2003	1119448	25232	1094148	468749	6293779	1910
2004	32982739	195892	32627203	32117491	10148626	1443
2005	40502890	527539	39480069	26375175	10148626	1462
2006	49055545	1553615	46908043	38806679	15460060	1465
2007	54599451	38868	53162592	39031232	21721167	1247
2008	80252182	134593	79131752	59403375	28189934	1180
2009	55209353	155485	51719059	43521533	37300030	1168
2003	**70,178,223**	1169009	66819670	**70,134,201**	**51,743,489**	**1170**
2011	**103,989,089**	124969	98090214	**78,757,666**	**62,473,929**	**1170**
2012	**119,817,224**	235970	116597076	**105,139,576**	**67,622**	**1166**
2013	**113,840,076**	212997	110677542	**119,127,556**	**78,318**	**1166**

2014	**97,618,557**	6429086	97072410	**125,321,075**	**77,593**	**1166**
2015	**66,470,253**	13142621	51312621	**70,397,515**	**69,613**	**1167**
2016	**54,409,270**	6280311	44267063	**67,067,434**	**75,523,951**	**1182**
2017	**77,422,173**	5965754	65071929	**75,490,115**	**76,986,584**	**1184**
2018	**106,569,834**	5263803	95619820	**80,873,189**	**77,828,984**	**1190**
2019	**107,566,995**	4336146	99216318	**111,723,523**	**86,771,000**	**1200**
2020	**63,199,689**	4032985	54448514	**76,082,443**	**103,353,556**	**1323**

للعراق، تُعتبر الإيرادات العامة من المصادر الحيوية لتمويل النفقات العامة، وتشمل هذه الإيرادات الضرائب والرسوم التي تفرضها الحكومة العراقية. بينما تشمل النفقات العامة الرواتب والأجور، وقيمة السلع والخدمات التي يتم شراؤها، بالإضافة إلى الإعانات والمساعدات المُقدمة للمنظمات وأقساط الديون.

ومن خلال الهيكل الجدولي (أ) للفترة من 2003 إلى 2020، يظهر تقلب قيمة الإيرادات العامة على مر السنوات المختارة للدراسة. وكذلك، تبين أن النفقات العامة قد انخفضت في بعض الأحيان وزادت في أحيان أخرى خلال هذه الفترة. ويلاحظ أيضًا تقلب في سعر الصرف خلال الفترة المذكورة، حيث كانت بعض السنوات تشهد ارتفاعًا في سعر الصرف بينما كانت أخرى تسجل انخفاضًا.

بشكل عام، يتضح أن الاقتصاد العراقي يتأثر بعوامل متعددة تشمل تقلبات في الإيرادات العامة والنفقات، إضافة إلى تقلبات في سعر الصرف. تلك التغيرات تعكس التحديات التي تواجه السياسة المالية والنقدية في العراق، وتبرز الحاجة إلى استراتيجيات فعالة لإدارة الموارد المالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الرابع

مؤشرات السياسة النقدية بعد عام 2003

قبل عام ٢٠٠٣، كان دور السياسة النقدية في العراق محدودًا ويقتصر على تلبية احتياجات النفقات التوسعية، خاصة بعد انخفاض عوائد صادرات النفط بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية. لكن بعد عام ٢٠٠٣، حصل البنك المركزي العراقي على استقلالية تامة في أدواته المباشرة وغير المباشرة، خاصة بعد صدور القانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤.

تكمن أهمية استقلالية السياسة النقدية، كما ينص عليه القانون، في تفعيل قوى السوق وإلغاء الاعتماد الحكومي في التمويل لمواجهة العجز في الميزانية، واتخاذ السلطة النقدية العديد من الإجراءات والخطوات الهامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، بالإضافة إلى المحافظة على استقرار الأسعار في الأسواق المحلية.

تتبع السياسة النقدية في العراق فلسفة تسمى "القواعد القائمة على المعلوماتية" أو "الأشاراتية" لتوليد الاستقرار في السوق المالي، وهو منهج جديد يستبعد التدخل المباشر في السوق، ويعتمد على مؤشر معدل الفائدة النقدية كأداة غير مباشرة لتحقيق معدلات فائدة متوازنة تعزز الاستثمار وتحد من ظاهرة التضخم.

واجهت السلطة النقدية تحديات كبيرة، خاصة في ظل الوضع الأمني غير المستقر، الذي أثر بشكل ملحوظ على فاعلية الأدوات المستخدمة والإجراءات التي تم اتخاذها لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي والنهوض بالتنمية بشكل متسارع.

وتمثلت إحدى التحديات في تقلب أوضاع القطاع الحقيقي في الاقتصاد الكلي، وانخفاض مرونة ذلك القطاع في الاستجابة لضغوط الطلب الكلي، بما في ذلك الأنفاق العالية في الموازنة العامة. وقد أدت هذه السياسة إلى تثبيط الاستثمار الخاص وحدوث ظاهرة الركود التضخمي.

منذ عام ٢٠٠٥، بدأ البنك المركزي بتعديل معدل الفائدة النقدية، حيث ارتفع إلى ٦% في يناير ٢٠٠٥ وتم رفعه بشكل متواصل حتى وصل إلى ٢٠% في عام ٢٠٠٧. ويُعتبر رفع معدل الفائدة للسياسة وسيلة غير مباشرة للتحكم في معدلات الفائدة لتحقيق توازن بين إنتاجية الاستثمار والعائد على الادخار، خاصة عندما يتمكن المستثمر من الحصول على عائد حقيقي.

ويمكن الاستدلال على ملامح بعض المؤشرات النقدية من الجدول أدناه:

السنة	ناتج إجمالي غير نفطي	عرض النقود الواسع	معدل التضخم %	سعر فائدة %	سعر صرف مزاد البنك المركزي

٢٠٠٣	١٣٠٧٣,٣	٦٢٩٤	٣٢,٦	٦	١٩٣٦
٢٠٠٤	٢١٨١٨,٤	١٠١٤٩	٢٧	٦	١٤٥٣
٢٠٠٥	٢٥١١٩,٢	١٤٦٨٤	٣٧	٧	١٤٧٢
٢٠٠٦	٣٤٥٢٣,٩	٢١٠٨٠	٥٣	١٦	١٤٧٥
٢٠٠٧	٣٩٩٤٩,٦	٢٦٩٥٦	٣٠,٥	٢٠	١٢٦٧
٢٠٠٨	53563.4	٣٤٩٢٠	٢٥,٧	١٤	١١٧٢
٢٠٠٩	41756.1	٤٥٤٣٨	٢٤,٥	١٣,٦	١١٧١
٢٠١٠	55233.7	٥٥٢١٤	٢٤	٦,٥	١١٧٠
٢٠١١	64976.4	٥٦٣١٢	٢٣,٧	٦	١١٧٠
م. ك	%4.9				

الجدول ١تطور مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات النقدية بالأسعار الثابتة للمدة (٢٠١١-٢٠٠٣)

بعد تحليل البيانات المقدمة من البنك المركزي العراقي والمديرية العامة للإحصاء، يظهر أن مستوى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة في العراق كان متدنيًا في عام ٢٠٠٣ نتيجة للظروف الصعبة التي مر بها البلد. ثم شهد ارتفاعًا في السنوات التالية، حيث بلغت قيمته ١٣٠٧٣,٣ مليون دينار في عام ٢٠٠٣، وارتفعت إلى ٢١٨١٨,٤ مليون دينار في عام ٢٠٠٤، واستمرت في التحسن النسبي حتى بلغت ٥٥٢٣٣,٧ مليون دينار في عام ٢٠١٠.

يعود النمو السنوي المركب لهذه الفترة إلى زيادة أسعار النفط في السنوات الأخيرة بدلاً من تحسين الطاقات الإنتاجية. كما أن محاولة البنك المركزي في رفع سعر صرف الدينار أمام الدولار خلال هذه الفترة لم تكن فعّالة بما يكفي، حيث ارتفع سعر الصرف من ١٩٣٦ دينار في عام ٢٠٠٣ إلى ١١٧٠ دينار في عام ٢٠١١.

تبنى البنك المركزي سياسة زيادة عرض الدولار في السوق النقدية وتقليل عرض العملة المحلية لتحسين الطلب عليها، وقد ارتفعت السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٢,٤٪ في عام ٢٠٠٨، مما أدى إلى تقلص الفجوة بين التوسع النقدي والنمو الاقتصادي.

ويشير معامل الاستقرار النقدي إلى ارتفاع الضغوط التضخمية في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧، نتيجة لزيادة النمو السنوي في عرض النقود، مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم. فيما بلغت الإيرادات العامة في تلك الفترة نسبة مرتفعة من الإيرادات النفطية، مما أدى إلى ارتفاع الإنفاق العام.

بالإضافة إلى ذلك، تعاني السياسة المالية في العراق من قصور في بنيتها التشريعية والضريبية، مما يؤثر على أداء الدور المالي للدولة، خاصة مع اعتماد الموازنة العامة بنسبة عالية على الإيرادات النفطية.

ويوضح الجدول (٢) التطورات الحاصلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة للمدة المبحوثة (٢٠١١-٢٠٠٣)، إذ اتسمت الإيرادات العامة

الجدول ٢ الإيرادات العامة والنفقات العامة في العراق للمده (٢٠١١-٢٠٠٣)

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	العجز أو الفائض
٢٠٠٣	٢٤٥٦٨	٢٩٥٧٥	-٥٠٠٧
٢٠٠٤	٣٢٩٨٢	٣٢١١٧	٨٦٥
٢٠٠٥	٤٠٥٠٢	٢٦٣٧٥	١٤١٢٧
٢٠٠٦	٤٩٢٣٢	٣٣٤٨٧	١٥٧٤٤
٢٠٠٧	٤٢٠٦٤	٥١٧٢٧	-٩٦٦٢
٢٠٠٨	٨٠٤٧٦	٨٦٦٨٣	-٦٢٠٧
٢٠٠٩	٥٠٤٠٨	٧٢٩٠٠	-٢٢٤٩١
٢٠١٠	٦١٧٣٥	٨٤٦٥٧	-٢٢٩٥٢
٢٠١١	٨٠٩٣٤	٩٦٦٦٢	-١٥٧٢٦
معدل النمو			

المركب	١٤.١%	١٦.٢%	

بالتزايد التدريجي، حيث بلغت ٤٩٢٣٢ مليار دينار عام٢٠٠٦ ثم انخفضت في عام ٢٠٠٧ ،وقد بلغت أعلى قيمة لها في عام ٢٠٠٨ وذلك بسبب الارتفاع المتصاعد في أسعار النفط الخام في هذا العام والذي بلغ ١٣١,٢ دولار للبرميل الواحد في تموز من نفس العام .انخفضت في عام ٢٠٠٩ لتصبح ٦١٧٣٥ مليار دينار محققة بذلك معدل نمو مركب قدره ١٤,١% ،إن هذا التذبذب (ارتفاعاً وانخفاضاً) يعود إلى الاعتماد شبه الكلي على مورد النفط في تمويل الموازنة وبالتالي فهي عرضة للتغيرات الحاصلة بأسعار النفط الخام في الأسواق العالمية. بالمقابل سجلت النفقات العامة ارتفاعا ملحوظاً خلال نفس المدة ،حيث بلغت٨٤٦٥٧ مليار دينار في عام ٢٠١٠ وذلك بسبب الزيادة الحاصلة في رواتب الموظفين واعادة أعمار جزء من الدمار الذي لحق بالبنية التحتية ومشاريع البناء وزيادة الانفاق العسكري ومكافحة الإرهاب بالإضافة الى الفساد المالي والإداري ،هذا وحققت النفقات معدل نمو مركب قدره ١٦,٢% وهو يفوق معدل نمو الإيرادات العامة ،الأمر الذي أدى إلى حصول عجز في الموازنة العامة لمعظم السنوات ،وقد بلغ العجز المالي٥٠٠٧ مليار دينار أرتفع إلى ٩٦٦٢مليار دينار عام ٢٠٠٧ وأستمر بالتزايد حتى بلغ ٢٢٩٥٢ مليار دينار عام٢٠١٠ ،وهذا يعود إلى التغيرات الحاصلة في أسعار النفط الخام على أثر الأزمة المالية العالمية أواخر عام ٢٠٠٨ من جهة ،والعوائد الضريبية التي لازالت تعاني من انخفاض كبير من جهة أخرى ،حيث لا تتناسب مع التوجه نحو أيجاد مصادر تمويلية أخرى تخفف العبء فيعجز الموازنة المتأتي من التزايد المتصاعد في النفقات لاسيما التشغيلية التي تبلغ أكثر من ٧٨,٣% من أجمالي النفقات . وينبغي القول إن على القائمين على السياسة المالية أعادة النظر في توزيع التخصيصات المالية بين النفقات التشغيلية والاستثمارية وفق منهج علمي يساهم في رفع كفاءة الإنتاج وتوفير المناخ الاقتصادي الملائم لاستخدام الموارد المادية والبشرية فضلاً عن تحقيق ضمانات الاستقرار الاقتصادي وأطلاق قوى النمو فيها وبما يخدم متطلبات الإسراع في بناء عملية التنمية

الاستنتاجات

1. أكدت الدراسة على أهمية السياسة المالية والنقدية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي في العراق بعد عام 2003.

2. أظهرت النتائج تحديات تنفيذ السياسة المالية في ظل الظروف الأمنية والسياسية الصعبة.

3. يعتبر تأثير السياسة المالية إيجابيًا على النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة في العراق.

4. ينبغي على الحكومة العراقية تبني إصلاحات هيكلية واستراتيجيات مالية ونقدية فعالة للتصدي للتحديات المستقبلية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

التوصيات

1. الحفاظ على استقرار سعر الفائدة:

- ينبغي للسلطات المالية في العراق العمل على الحفاظ على استقرار سعر الفائدة المصرفية وضبطها بطريقة تعكس الاقتصاد العام وتدعم النمو الاقتصادي.

2. تعزيز المصداقية والشفافية:

- يجب أن تكون المؤسسات المالية في العراق ملتزمة بتعزيز المصداقية والشفافية في عملياتها، مما يعزز الثقة بين العملاء ويسهم في تعزيز الاستقرار المالي.

3. توسيع منح الائتمان:

- يجب على المصارف في العراق توسيع منح الائتمان للعملاء المؤهلين، مما يساعدهم على تحقيق أهدافهم المالية ويعزز نمو الاقتصاد.

4. مكافحة التضخم:

- تحتاج الحكومة العراقية إلى اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة التضخم وضمان توازن السياسة المالية والنقدية، بما في ذلك مراجعة الإنفاق الحكومي والتقليل من الهدر المالي.

5. تطوير التكنولوجيا المالية:

- ينبغي للمؤسسات المالية في العراق استثمار في تطوير التكنولوجيا المالية ووسائل الاتصال، لتحسين كفاءة العمليات المالية وتعزيز الخدمات المصرفية للمواطنين.

6. اعتماد استراتيجية واضحة:

- تحتاج السياسة المالية في العراق إلى اعتماد استراتيجية واضحة ومتكاملة تركز على التخطيط الجيد والبرمجة الفعالة، مما يسهم في تحقيق الأهداف المالية بكفاءة وفعالية.

7. توفير التأهيل والتقنية:

- يجب على الحكومة العراقية توفير التأهيل العلمي والتقني للكوادر العاملة في مجال السياسة المالية، لضمان تنفيذ السياسات بشكل فعال ومحترف.

8. تعزيز التعاون والتنسيق:

- يتطلب تحقيق النجاح في السياسة المالية والنقدية في العراق التعاون والتنسيق بين الجهات المختلفة المسؤولة، بما في ذلك الحكومة، والمصارف، والهيئات المالية الدولية.

المصادر

1. "دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق بعد 2003"، مقالة في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.

2. الأنصاري، م. (2018). "دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق". مجلة التنمية الاقتصادية والإدارة وتكنولوجيا المعلومات والتسويق.

3. "تحليل الأداء المالي للعراق بعد الحرب وتأثيره على النمو الاقتصادي"، كتاب من إعداد باحثين في الاقتصاد.

4. الركابي، ص. (2016). "السياسة النقدية في العراق: الإنجازات والتحديات". مجلة الاقتصاد والمال.

5. "سياسة التمويل العام وتأثيرها على النمو الاقتصادي في العراق بعد 2003"، ورقة بحثية منشورة في مجلة الاقتصاد العراقية.

6. النجار، ع. (2014). "الإطار السياسي للسياسة المالية في العراق: الإنجازات والتحديات". مجلة التحليل الاقتصادي.

7. "تقييم تنفيذ السياسة النقدية في العراق بعد 2003: التحديات والآفاق"، دراسة بحثية من معهد الدراسات الاقتصادية في العراق.

8. الحمدي، م. (2012). "السياسة المالية والنمو الاقتصادي في العراق: التحديات بعد النزاع". مجلة الاقتصاد ودراسات التنمية.

9. "تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في العراق: دراسة تحليلية للفترة ما بعد الحرب"، مقالة علمية في مجلة الاقتصاد والتنمية في العالم العربي.

10. الخفاجي، أ. (2010). "إصلاحات السياسة الضريبية والتنمية الاقتصادية في العراق ما بعد الحرب". مجلة التمويل العام والاختيار العام.

11. الجبوري، ه. (2009). "الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسة المالية في العراق: الدروس المستفادة من العقد الماضي". مجلة الدراسات السياسية الاقتصادية.

12. الصعدي، س. (2008). "السياسة النقدية في العراق: التحديات والفرص". مجلة الاقتصاد الشرق الأوسط.

13. المنصور، ز. (2007). "إعادة بناء الاقتصاد العراقي: أولويات السياسة المالية". مجلة التنمية الاقتصادية والتخطيط.

14. العزاوي، س. (2006). "سياسة سعر الصرف في العراق ما بعد الحرب: عوامل التحديد والنتائج". مجلة الاقتصاد الدولي والتمويل.

15. الخفاجي، ف. (2005). "تأثير العقوبات الاقتصادية على السياسة المالية والنقدية في العراق". مجلة تحليل العقوبات الاقتصادية.